

## النظام النقدي الدولي بعد الأزمة المالية العالمية ومستقبل الدولار الأمريكي The International Monetary System After The Global Financial Crisis And The Futur Of The Us Dollar

سليم قط<sup>1</sup>، عبد الوافي بولويز<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جامعة عباس لغرور كلية العلوم الاقتصادية - خنشلة (الجزائر)، gatsalim@univ-khenchela.dz

<sup>2</sup> جامعة عباس لغرور - خنشلة (الجزائر)، boulouiz.abdelwafi@univ-khenchela.dz

تاريخ النشر: مارس/2022

تاريخ القبول: 2022/01/06

تاريخ الإرسال: 2020/11/15

### ملخص

إن هذه الدراسة تهدف إلى البحث في الواقع الذي أفرزته الأزمة الاقتصادية العالمية و بروز أقطاب اقتصادية جديدة كالصين وفتح المجال لليوان كعملة دولية، مما أدى إلى تغيير المعطيات الاقتصادية والنقدية العالمية، وهو ما يذّر ب بروز نظام نقدي متعدد الأقطاب وتراجع الدور القيادي للدولار، خاصة بعد زعزعة الثقة بالدولار الأمريكي عقب الأزمة المالية العالمية.

توصلت الدراسة إلى أن الأزمة المالية خلّفت مناخ سياسي وأكاديمي دولي معارض للهيكلية التي يتسم بها النظام النقدي الدولي الحالي، نتيجة لذلك انطلقت العديد من الدعوات المطالبة بإعادة صياغة هذا النظام المرتكز على الدولار من قبل العديد من قيادات العالم السياسية والاقتصادية والمفكرين ومراكز البحوث تمهيداً لبلورة أسس النظام النقدي الدولي الجديد للانتقال بالنظام الاقتصادي العالمي إلى إطار مؤسسي عادل، يحقق أهداف التعاون الدولي.

**الكلمات المفتاحية:** الأزمة المالية العالمية، النظام النقدي الدولي، الدولار، اليوان، الخارطة الاقتصادية الجديدة.

### Abstract:

This study aims to research the implications of the global Financial crisis, and the emergence of new economic poles such as China and its currency " YUAN", which led to a change in the global economic and monetary map, and thus a multi-polar monetary system, and a decline in the leadership role of the dollar, especially after the destabilization of confidence in the US dollar after the financial crisis .

The study concluded that the financial crisis led to an international political and academic climate opposed to the current international monetary system. As a result, many claims for reforming this system based on the dollar, were launched by many of the world's political and economic leaders and research centers, in order to establish a new monetary system, in order to achieve international cooperation.

**Keywords:** Global Financial Crisis, International Monetary System, Dollars, Yuan, New Economic Map.

**مقدمة:**

أهّلت الوضعية الاقتصادية الولايات المتحدة لقيادة الاقتصاد العالمي خاصة بعد ترسّمت الهيمنة الأمريكية بعد مؤتمر "بريتن وودز" وقيادة الدولار لباقي العملات واعتباره العملة الأساسية في تسعير البترول وباقي المواد الأخرى في الأسواق الدولية. إذ يعتبر الدولار العملة الأساسية في التعامل والتبادل التجاري العالمي منذ الحرب العالمية الثانية. إذ كان معادلا لكمية من الذهب وبسعر رسمي يقدر ب 35 دولار للأونصة الواحدة، وانتهى هذا الأمر بما يسمى بصدمة نيكسون سنة 1971. رغم ذلك استمر كونه عملة التبادل والاحتياط الرئيسية في العالم، ولحد اليوم يعتبر العملة الرئيسية في الاحتياطات النقدية والتبادلات التجارية العالمية، رغم الانتكاسة الكبيرة التي مُنيَ بها ولاسيما بعد الأزمة المالية العالمية.

عرف الاقتصاد الأمريكي منذ مطلع الثمانينات ما اصطلح عليه ب "العجز التوأم"، والذي يعني العجز في الموازنة العامة مصحوبا بالعجز في الميزان التجاري، وهو ما يعني تمهيدا لبداية فصل جديد من فصول ميزان القوى الاقتصادية العالمية.

تطورت هذه الوضعية المالية نحو الأسوأ بالنسبة للاقتصاد الأمريكي في السنوات الأخيرة، خاصة بعد ظهور الاقتصاديات الناشئة، إذ أصبح الاقتصاد الأمريكي يعاني من مشكل التوازنات المالية الداخلية (عجز الموازنة المتزايد)، والخارجية (الحساب الجاري).

إن الواقع الذي أفرزته الأزمة الاقتصادية العالمية، وبروز أقطاب اقتصادية جديدة، خاصة دخول الصين مسرحَ المعاملات الدولية التجارية والمالية النقدية وفتح المجال لليوان كعملة دولية، إضافة إلى عدم مسؤولية السياسة النقدية الأمريكية أدى إلى تغيير المعطيات النقدية على الأرض، وهو ما يندّر ببروز نظام نقدي متعدد الأقطاب وتراجع الدور القيادي للدولار، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية وما خلفته على الاقتصاد الأمريكي، وزعزعة الثقة بالدولار الأمريكي.

**1.1 الإشكالية**

وفي محاولة لاستشراف النظام النقدي الدولي بعد الأزمة المالية العالمي يمكن طرح الإشكال التالي:

ما هي معالم النظام النقدي الدولي المرتقب بعد تداعيات الأزمة المالية العالمية، وظهور عالم اقتصادي متعدد الأقطاب ؟

**2.1 أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف إنطلاقا من أهمية البحث في الموضوع في حد ذاته ومنها مايلي:

✓ التطرق إلى الواقع الاقتصادي الجديد التي ظهر عقب الأزمة المالية العالمية، والدور الريادي الذي لعبته الاقتصاديات الناشئة من خلال مجموعة العشرين.

- ✓ تهدف دراستنا إلى تحليل وإظهار درجة استجابة مكونات النظام النقدي الدولي للأزمة المالية العالمية، بالإضافة إلى إبراز مظاهر التشابك الاقتصادي و المالي الأمريكي العالمي.
- ✓ إظهار أثر وتداعيات الأزمة المالية العالمية على مختلفة الإقتصاديات الدولية، خاصة ما تعلق منها بإعادة تشكيل خارطة الإقتصادية العالمية، وظهور أقطاب إقتصادية جديدة على غرار الصين .

### 3.1 أهمية الدراسة

- ✓ إن مواضيع الإقتصاد الدولي ذات أهمية بالغة بالنسبة للإقتصاد الوطني لأننا نتولجد في اقتصاد عالمي شديد التغير وكثير الاضطرابات، وبالتالي التطرق لهذه المواضيع على غرار الأزمة المالية العالمية له أهمية كبيرة بالنسبة للإقتصاديات الدولية.
- ✓ التغيرات العالمية السريعة سابقة الذكر تجعل من الحتمي على كل الإقتصاديات الدولية وخاصة منها الضعيفة أو الناشئة أن تعرف كيف تستفيد من هذه التغيرات ، وتوطد علاقاتها الإقتصادية لتحقيق مصالحها.

### 4.1 الدراسات السابقة

- معزوز لقمان. بريس عبد القادر. **التحديات الإستراتيجية التي تواجه الدولار: قراءة تحليلية في حاضر ومستقبل الدولار الأمريكي**. مجلة البحوث والدراسات الإنسانية. 2014.
- تطرق الباحثان في هذه الدراسة إلى موقع الدولار ضمن العملات الدولية السائدة ودلائل استمرارية الريادة الدولارية على المسرع الدولي لعدة اعتبارات من بينها حضوره كعملة تسويات دولية، عملة الملاذ الآمن وقت الأزمات، النقل السياسي والعسكري الأمريكي، وكذا غياب البديل الجاهز الذي يحل محله، ومن ثم انتقالا إلى التعرض إلى المخاطر التي تهدد مركزية الدولار في النظام القائم وعلى رأسها سياسات التيسير الكمي، تقادم العجز التوأم، تنامي الخوف من الملاءة الائتمانية للولايات المتحدة في ظل خفض تصنيفها الائتماني وتزايد عجزها الموازنتي المستمر. وقد انتهت الدراسة إلى أن المرحلة المقبلة ستكون للدولار الأمريكي نظرا لغياب البديل الجاهز الذي يحل محله. و ذلك رغم المطالبات بتوسيع التمثيل النقدي العالمي.
- فؤاد حمدي بسيسو. **إصلاح النظام النقدي والمالي الدولي**. مداخلة مقدمة للمؤتمر العلمي العاشر حول: الإقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية. الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ببلبنان يومي 19 - 20 ديسمبر 2009.
- جاءت الدراسة عقب الأزمة العالمية، إذ تطرقت إلى أهم أوجه القصور التي طالت المؤسسات النقدية الدولية من حيث التنبؤ بالأزمة أو الإنذار المبكر بقومها وحتى أوجه القصور التي اعتبرت معالجتها للأزمة. كما طال التقييم النظام النقدي القائم على القاعدة الدولارية، إذ بينت الدراسة عيوب وسلبيات هذا النظام في ظل المطالبات الدولية بإصلاح المنظومة على يد مجموعة العشرين.

كان هدف الباحث من الدراسة تحديد أسس النظام المالي الدولي الجديد في ضوء تقييم أداء النظام المالي الدولي الحالي وذلك فيما يتعلق بتحقيق أهدافه التي أنشئ من أجلها كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وكذا تقييم أداء النظام النقدي الدولي في ما يتعلق بالتعامل مع الأزمات المالية، سواء الوطنية أو الدولية، مع التركيز على الدروس المستنبطة من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة إصلاح مؤسسي شامل للمنظومة النقدية و المالية الدولية، مع استشراف ثلاثة سيناريوهات للمرحلة النقدية المقبلة: تمثلت فيما يلي: استمرار سيطرة الدولار، تقاسم الدولار والأورو قيادة النظام النقدي الدولي، والسيناريو الأخير تمثل في سلة عملات تلعب الصين فيها دورا حيويا يعكس القوة الاقتصادية الحقيقية لها في المجال النقدي الدولي.

- Agnès Bénassy-Quéré. Jean Pisani-Ferry. Quel système monétaire international pour une économie mondiale en mutation rapide ?. Centre d'études prospectives et d'informations internationales. 2011.

تطرق الباحثان من خلال الدراسة إلى ما يمكن أن نصلح عليه بالتناقض بين نظام نقدي دولي راكد تقريبا ومتغيرات اقتصادية دولية متلاحقة، فالنظام النقدي بقي على حاله منذ نهاية الحرب العالمية الثانية واتفاقية "بريتن وودز"، باستثناء بعض التعديلات الظرفية التي أملتتها المعطيات، في حين أن الخارطة الاقتصادية في تطور مستمر وموازن القوى في تغير دائم.

وتتمثل الإضافة التي ستظهر من خلال دراستنا، في التطرق إلى الواقع الاقتصادي الجديد التي ظهر عقب الأزمة المالية العالمية، والدور الريادي الذي لعبته الاقتصاديات الناشئة من خلال مجموعة العشرين، ومجموعة البريكس في تخطي الأزمة وإعادة تمويل المؤسسات الدولية والمطالبة بنظام نقدي أكثر عدالة وتمثيلا للأطراف الدولية بالإضافة إلى بروز المعجزة الاقتصادية الصينية التي ستكون طرفا حاسما في صياغة المرحلة المقبلة. و بالتالي فإن استشراف المرحلة المقبلة بالنسبة لدراستنا يختلف قليلا عما جاء في الدراسة المذكورة.

كما تكمن الإضافة بالنسبة لدراستنا في الدراسة التحليلية التي حاولنا من خلالها قياس درجة استجابة مكونات النظام النقدي الدولي للأزمة، بالإضافة إلى مظاهر التشابك الاقتصادي والمالي الأمريكي العالمي، وتداعيات ذلك على اقتصاديات الدول المختلفة، خاصة ما تعلق منها بإعادة تشكيل الخارطة الاقتصادية العالمية.

أذ تطرقت الدراسة إلى أوجه القصور وأهم عيوب في النظام الحالي. كما استشرفت الدراسة المرحلة المقبلة وما يمكن أن يكون عليه النظام النقدي، إذ رأيت الدراسة أن اليونان وعلى الرغم من أنه غير قابل للتحويل حاليا، إلا أنه سيشارك في صياغة المرحلة المقبلة، فمن المرتقب أن نتحول من نظام نقدي أحادي القطبية إلى نظام نقدي دولي متعدد الأقطاب يرتكز على ثلاث عملات رئيسية هي: الدولار، الأورو واليوان. وهو ما من شأنه أن يمحو بعض "الأنظمة" القائمة -حسب وصف الدراسة- مثل: جمود أسعار صرف بعض العملات الرئيسية، الاختلالات في موازين المدفوعات، بقايا معضلة "تريفن".

## 5.1 مخطط الدراسة:

سوف تتم معالجة الإشكالية ودراستها من خلال التطرق إلى المحاور التالية:

- تداعيات الأزمة ودواعي تغيير النظام النقدي الدولي القائم.
- النظام النقدي الدولي في ظل الواقع الاقتصادي الجديد.
- مستقبل الدولار في ظل مقترحات إعادة تأسيس نظام نقدي دولي جديد.

## 6.1 منهج الدراسة:

نظرا لطبيعة الموضوع المتعلقة بالواقع الذي أفرزته الأزمة الاقتصادية العالمية، وبروز أقطاب اقتصادية جديدة، خاصة دخول الصين مسرح المعاملات الدولية التجارية والمالية النقدية وفتح المجال لليوان كعملة دولية، إضافة إلى عدم مسؤولية السياسة النقدية الأمريكية أدى إلى تغيير المعطيات النقدية على الأرض، وهو ما يندرج ببروز نظام نقدي متعدد الأقطاب و تراجع الدور القيادي للدولار، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية وما خلفته على الاقتصاد الأمريكي، وزعزعة الثقة بالدولار الأمريكي.

فقد اعتمدنا في الدراسة على المنهج الوصفي، والمنهج التحليلي عند عرض وتحليل مظاهر وتداعيات الأزمة ودواعي تغيير النظام النقدي الدولي القائم، كما كان للمنهج التحليلي دور مهم في تحليل مختلف الجداول والأشكال المعتمدة في البحث من أجل تدعيم البحث، وخاصة ما تعلق منها بمكانة الدولار الأمريكي في مختلف الإحتياجات الدولية وارتباط أنظمة الصرف الدولية بالدولار الأمريكي.

## 2 تداعيات الأزمة و دواعي تغيير النظام النقدي الدولي القائم:

أدت أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة و انفجار فقاعة العقارات إلى تداعيات خطيرة على قطاع العقار والمؤسسات المالية المرتبطة به. إذ أن التشابك المالي سرعان ما نقل الأزمة إلى القطاعات الأخرى، في حين أدت العولمة بمفهومها الواسع إلى تحويل الأزمة من أزمة أمريكية إلى أزمة عالمية. وهكذا تحولت الأزمة من أزمة عقارية أمريكية إلى أزمة مالية عالمية بحلول عام 2008، لتتطور بعدها إلى أزمة اقتصادية خانقة جرت معها الاقتصادي الحقيقي العيني إلى الانكماش لأول مرة منذ عقود، وذلك بعد أن سجل الاقتصاد العالمي معدل نمو سالب عام 2009.

لم تقتصر نتائج الأزمة على الأمد القصير، بل امتدت ارتداداتها حتى المدى المتوسط والبعيد، وهذا ما تجلّى واضحا في استفحال عجز الموازنة الأمريكية، وتراجع الثقة في الدولار...

## 1.2 مآلات حجم العجز الأمريكي المتزايد:

أدت خطة الإنقاذ (خطة بولسون) التي تبنتها الولايات المتحدة، و بعدها خطة التحفيز الاقتصادي (خطة أوباما) المرتكزة على المديونية الخارجية، إضافة إلى الإعفاءات الضريبية كمحاولة لتجاوز حالة الركود التي

عرفها الاقتصاد الأمريكي عقب الأزمة المالية العالمية إلى استفحال ظاهرة الدين السيادي الأمريكي.

تمتلك الولايات المتحدة نظاما تعاني فيه الخزنة من عجوزات لا يمكن تحملها، وتبيع السندات لتفادي الإفلاس، ويطلع الاحتياطي الفدرالي المال لشراء تلك السندات وينكبد الخسائر بامتلاكها. عندها تستعيد الخزنة المرافق المملوكة من المستثمر (الاحتياطي الفدرالي) لإنقاذه من الإفلاس. وتشبه الخزنة والاحتياطي الفدرالي سكيرين يستند بعضهما إلى الآخر حتى لا يسقط أي منهما. ويبدو الاحتياطي الفدرالي اليوم، بنسبة رفع مالية تبلغ 50 إلى واحد وباستثماره في القيم المالية المنقولة في المدى المتوسط المتقلب، أشبه بصندوق تحوط سيء الإدارة منه بالبنك المركزي. إذ فشل هذا الأخير منذ تأسيسه عام 1913 في الحفاظ على استقرار الأسعار، وفشل كمرجع أخير للإقراض، وفشل في الحفاظ على العمالة الكاملة، وفشل كمنظم للبنوك، وفشل في الحفاظ على نزاهة ميزانيته العامة. والنجاح المشهود له هو في أن كتلة الذهب في عهده ارتفعت قيمتها من حوالي 11 مليار دولار في زمن صدمة نيكسون عام 1971 إلى ما يزيد عن 400 مليار دولار اليوم. إلا أن هذه الزيادة ليست بالطبع إلا الوجه الآخر لتهديمه للدولار<sup>1</sup>.

وقد مؤلت الولايات المتحدة 40 بالمائة من نفقاتها الفيدرالية عن طريق الاستدانة لعام 2009، ما يعني تراكم المديونية للسنوات المقبلة لأمريكا بدرجة تفوق اليونان التي بلغت نسبة تمويلها لنفقاتها من الديون بحوالي 27 بالمائة سنة 2009 وهي المعروفة بأزمة الدين السيادي.

في هذا السياق أذرت وكالات التصنيف الائتماني (موديز و فيتش) الولايات المتحدة بضرورة تقديم إستراتيجية واضحة بشأن التحكم في نفقاتها. وقد أعلن "ستيفن هاس - Stephen Hess" رئيس المحللين لدى وكالة التصنيف الائتماني لوكالة موديز: "نحن قلقون بشأن ديون الولايات المتحدة في المدى البعيد، إذ لم يتم فعل أي شيء إزاء هذا الأمر<sup>2</sup> .

بما أن حجم الدين والعجز أصبح اليوم أكبر بكثير فقد فقدت الولايات المتحدة جهوزيتها للرد، إلى أنها في حال واجهت أزمة مالية أخرى أو كارثة طبيعية بحجم إعصار كاترينا أو أكبر، ستضعف قدرتها على اللجوء إلى عجز الإنفاق وفي حال واجهت الولايات المتحدة حربا كبيرة في الشرق الأوسط أو شرق آسيا، فلن تملك المال الكافي لدعم المجهود الحربي كما فعلت في الحرب العالمية الثانية. فقابلية العطب للدائنين الخارجيين قد أصبحت تامة. وستضطر الولايات المتحدة في مواجهة أي من هذه الأزمات - المالية أو الطبيعية أو العسكرية)، إلى اللجوء إلى الإجراءات الطارئة كما فعل "فرنكلين روزفلت" عام 1933 و"نيكسون" عام 1971. وسيصبح إقفال المصارف ومصادرة الذهب والرسوم على الواردات والتحكم في رأس المال من الأمور المطروحة للبحث<sup>3</sup>

## 2.2 تراجع القوة الشرائية للدولار:

فضلا عن المنظور الدولي لقيمة العملة يمكن أن ننظر إليها من الداخل. فعلى الصعيد المحلي نحن نستخدم التدايبر مثل مؤشر أسعار المستهلك (Consumer Price Index CPI) لقياس التغيرات في القوة الشرائية للدولار مع مرور الوقت. فعندما يزيد CPI نقول أن قدرة الدولار على الشراء تقل أي أن القوة الشرائية

للدولار تتراجع. أما إذا كان مؤشر أسعار الاستهلاك مستقر نسبياً فنقول أن قيمة الدولار مستقرة. ويمكننا أن نقول أن القوة الشرائية للدولار أخذت في الازدياد، عند انخفاض بعض أسعار المنتجات المعبر عنها في المؤشر<sup>4</sup>.

الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) هو مقياس لمتوسط التغير في أسعار السلع والخدمات التي تقتنيها الأسر لغايات معيشية خلال وقت معين.

ويستند مؤشر أسعار المستهلكين على أسعار المواد الغذائية، الملابس، المأوى، الوقود، أجور النقل، رسوم الأطباء وخدمات أطباء الأسنان، والأدوية، وبعض السلع والخدمات التي يشتريها الناس للعيش يومياً. يتم جمع الأسعار كل شهر من 87 منطقة حضرية على مستوى جميع أنحاء البلاد من نحو 6000 وحدة سكنية وحوالي 24000 وحدة بيع بالتجزئة، محلات كبيرة، السوبر ماركت، والمستشفيات ومحطات تعبئة الوقود، وأنواع أخرى من المتاجر والمؤسسات الخدمية. ويتم الحصول على أسعار معظم السلع والخدمات عن طريق الزيارات الشخصية أو المكالمات الهاتفية من ممثلي المكتب المدربين<sup>5</sup>.

هناك طريقة أخرى لاحتساب القوة الشرائية للدولار في الولايات المتحدة، وهي عملياً تعمل بطريقة معاكسة للطريقة الأولى، ولكن تأتي بنتائج مشابهة. إن موقع حساب التضخم Inflation Calculator، يحسب التضخم اعتباراً من عام 1913 (تاريخ إصدار الدولار الأمريكي) وإلى غاية اليوم، ويعتمد في هذه الحاسبة على برنامج يأخذ بعين الاعتبار ما كان يمكن شراؤه بمبلغ 100 دولار في أي سنة ابتدائية نريد المقارنة بها<sup>6</sup>.

الجدول رقم (1): تطور القيمة الشرائية للدولار منذ 1945 مقارنة بسنة 2020 (لسنوات مختارة)

سنة الأساس القوة الشرائية ل 100 دولار	السنة الجارية المراد المقارنة بها	المبلغ المطلوب لشراء ما قيمته 100 دولار لسنة الأساس
1945	2021	1,523.94
1960	2021	926.72
1980	2021	332.90
2000	2021	159.30
2010	2021	125.80
2020	2021	105.99

Source : CPI Inflation Calculator. Value of \$100 from 2020 to 2021 . Available at : <https://www.in2013dollars.com/us/inflation/2020?amount=100>. Accessed: 07 May 2021.

يبين الجدول أن 01 دولار أمريكي في عام 1945 يعادل في القوة الشرائية حوالي 15.24 دولاراً أمريكياً اليوم، بزيادة قدرها 14.24 دولاراً أمريكياً على مدى 76 عاماً. بلغ متوسط معدل تضخم الدولار 3.65 % سنوياً بين عام 1945 واليوم، مما أدى إلى زيادة تراكمية للأسعار بلغت 1,423.94 % . وهذا يعني أن أسعار اليوم أعلى 15.24 مرة من متوسط الأسعار منذ عام 1945، وفقاً لمؤشر أسعار المستهلك التابع لمكتب إحصاءات العمل. يشتري الدولار اليوم فقط 6.56 % مما يمكنه شراؤه في ذلك الوقت. أما 100 دولار في

عام 1960 تعادل في القوة الشرائية حوالي 926.72 دولار اليوم ، بزيادة قدرها 826.72 دولار على مدى 61 عامًا. بلغ متوسط معدل تضخم الدولار 3.72 % سنويًا بين عام 1960 واليوم، مما أدى إلى زيادة تراكمية في الأسعار بلغت 826.72 %.

مع دخول الألفية الجديدة قيمة 100 دولار في عام 2000 تعادل في القوة الشرائية حوالي 159.30 دولارًا اليوم بزيادة قدرها 59.30 دولارًا على مدار 21 عامًا. بلغ متوسط معدل تضخم الدولار 2.24 % سنويًا بين عام 2000 واليوم، مما أدى إلى زيادة تراكمية للأسعار بلغت 59.30 % 100 دولار في عام 2010 تعادل في القوة الشرائية حوالي 125.80 دولار اليوم، بزيادة قدرها 25.80 دولار على مدى 11 عامًا. بلغ متوسط معدل تضخم الدولار 2.11 % سنويًا بين عام 2010 واليوم ، مما أدى إلى زيادة تراكمية في الأسعار بنسبة 25.80 %.

يتضح من الجدول أعلاه أن ما يمكن شراؤه سنة 1945 بمبلغ 100 دولار، صار على الأمريكي الآن (2021) دفع 1,523.94 دولار للحصول على نفس السلعة أو الخدمة، وما كان يتم الحصول عليه سنة 1960 بمائة دولار يتطلب الآن (2014) من الأمريكيين 926.72 لشراؤه، ليقفز المبلغ خلال السنوات التي أعقبت الأزمة إلى 125.80 دولار عام 2010. وحتى بين سنتي 2000 - 2021 حيث قل التضخم، فإن هناك زيادة في الأسعار مطردة. إن الفترات التي ازداد فيها التضخم بنسب عالية كانت سنوات السبعينات بعد أن أسقطت الولايات المتحدة نظام بريتن وودز الذي يقضي بثبات سعر الدولار إلى الذهب ب 35 دولار للأونصة.

### 3.2 تراجع الدولار كعملة احتياط:

نتيجة لانعكاسات وتداعيات الأزمة المالية الدولية، خاصة على الدولار الأمريكي، وتفاقم الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الأمريكي، المتمثلة في عجز ميزان المدفوعات، وتضاعد حجم المديونية الأمريكية الخارجية، وتهاوي قيمة الدولار الأمريكي، وما ترتب على ذلك من أضرار فادحة أصابت اقتصاديات الدول المرتبطة عملتها بالدولار، وانخفاض قيمة محافظها المالية الموظفة بالدولار الأمريكي، انطلق العديد من الدعوات على مستوى القيادات السياسية والمالية (كالصين وروسيا وفرنسا) بالحاجة إلى خلق عملة أو عدة عملات لنظام الاحتياطي النقدي الدولي، وانطلقت هذه الدعوات من روسيا والصين وفنزويلا، وواجهت معارضة شديدة ومعلنة من الرئيس الأمريكي "أوباما".

في ظل تراجع الدولار أمام عملات الشركاء التجاريين والعجز المزدوج في الحساب الجاري والميزانية، بدأ العديد من المستثمرين عن التساؤل: إلى كم سيبقى الدولار كأمر واقع عملة احتياطي دون منازع؟

إن هذا السؤال له آثار هامة بالنسبة للاقتصاد الأمريكي إذ أن إعادة توزيع الاحتياطات البالغة 6.5 ترليون دولار سيضعف الدولار الأمريكي وهو ما قد يدفع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة إلى الارتفاع<sup>7</sup>. ما يعني الدفع باتجاه الركود والانكماش في الولايات المتحدة وهذا آخر ما يحتاجه الاقتصاد الأمريكي.

بدأت العديد من الدول في أمريكا اللاتينية وآسيا التخلي عن الدولار كوسيلة الدفع في تجارتها الخارجية، كالبرازيل التي لجأت إلى استخدام اليوان الصيني في تجارتها مع الصين، وتنويع العملات التي

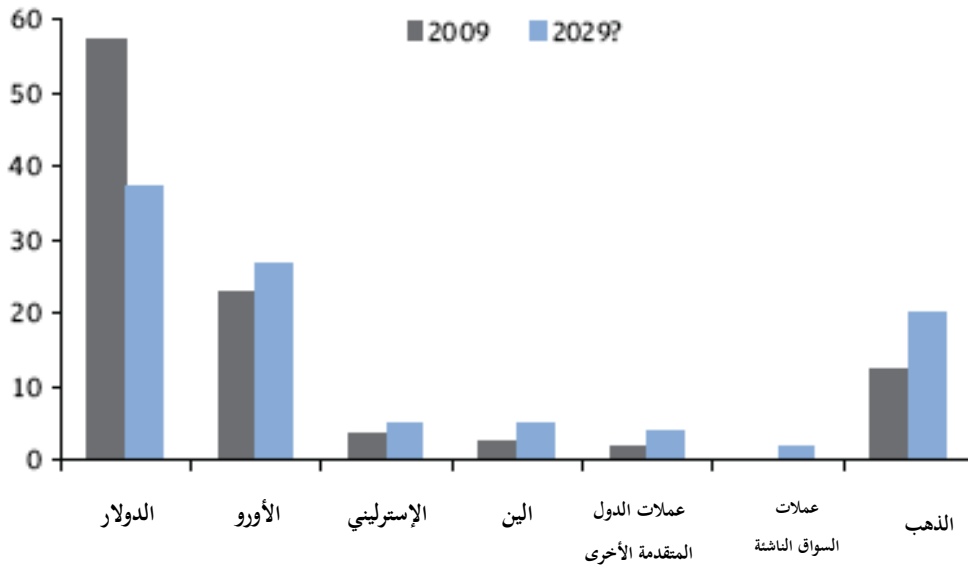


توظف فيها أرصدها من الاحتياطي بينما لجأت بعض الدول إلى تغيير نظامها النقدي المرتبط بالدولار وسعت إلى ربط عملتها بسلة من العملات كالكويت<sup>8</sup>.

تظهر المعطيات الحديثة أن الدولار يشكل 61 بالمائة من الاحتياطيات المحددة، بينما لا يشكل الأورو وهو المكون الثاني الأكبر سوى أكثر بقليل من 26 بالمائة، ويشير صندوق النقد الدولي عن تراجع بطيء لكن ثابت للدولار على مدى الأعوام العشرة الماضية، وقد شكل في عام 2000 واحدا وسبعين بالمائة من مجمل الاحتياطيات المعروفة. وتم هذا التراجع في المكانة الاحتياطية بانتظام، وهو متناسق مع توسع التجارة بين أوروبا وآسيا وفي داخل آسيا نفسها.

يدفع الاتجاه الإنحداري صوب دور متضائل للدولار في التجارة العالمية والأرصدة الاحتياطية إلى طرح السؤال عما سيحصل عندما يفقد الدولار سيادته ويصبح مجرد عملة احتياط من بين عدة عملات أخرى؟ وما هي نقطة اللاعودة لسيطرة الدولار؟ هل هي 49 بالمائة من مجموع الاحتياطيات، أو هي عندما يوازي الدولار العملة الثانية الأورو، ربما؟

الشكل رقم (1): تطور تركيبة الاحتياطيات العالمية للفترة (2009-2029) النسبة المئوية:



Source : J.P.Morgan. Questioning the U.S. Dollar's Status as a Reserve Currency. October 2009. P : 5.

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن نسبة الدولار إلى باقي العملات والذهب قد بدأت منذ 2009 في التراجع لصالح الذهب بالدرجة الأولى، وفقا لمجلس الذهب العالمي، فإن البلدان المتقدمة تحتفظ ب 21.3% من إجمالي احتياطياتها في شكل من الذهب، مقارنة مع 3.4% فقط للبلدان الناشئة. ومن المرجح أن العالم النامي سوف تستثمر نسبة أعلى من إجمالي احتياطياتها من المعادن النفيسة في المستقبل.

ويأتي بعدها الأورو كثاني عملة احتياط عالمية مستفيدا من تراجع الثقة بالدولار كمالآ آمن. مع تطور نسبي لباقي عملات الدول المتقدمة. ولعل المتغير الجديد في سلة الاحتياطيات العالمية من خلال الشكل السابق هو ظهور عملات الأسواق الناشئة كطرف جديد في معادلة الاحتياطيات العالمية، وإن كانت النسبة ضئيلة إلا

أنها تبقى مرشحة للارتفاع.

يعتقد "باري إيشنجرين" الباحث في هذا الموضوع، ومؤيد طبيعي للفكرة التي ينتظرها عالم عملات الاحتياط المتعددة بوجود احتمال جديد بقيام عالم من عملات الاحتياط المتعددة، لا تسيطر عليه عملة وحيدة، على أن يتشارك الدولار والأورو هذه المرة الأضواء بدلا من الدولار والإسترليني. وتفتح وجهة النظر هذه الباب أيضا مع الوقت أمام المزيد من التغيير، إذ ينضم اليوان الصيني في النهاية إلى الدولار والأورو في لعب دور القيادة المشتركة<sup>9</sup>.

إن التفكير في هذه المسألة سيستمر ضمن الإطار الفكري المتجه لبلورة معالم نظام نقدي ومالي وتجاري دولي جديد أكثر استقرارًا وعدالة ومتحررًا من هيمنة الدولار الأمريكي.

## 4.2 التيسير الكمي و السياسة النقدية اللامسؤولة:

بدلا من أن تعود الولايات المتحدة لتقنين وضبط إصدار الدولار، اندفعت بقوة أكبر مما سبق لتغرق العالم بمليارات الدولارات. مما أدى إلى زيادة الكتلة الدولارية الورقية بشكل كبير، وما أشاع تضخما عالميا، ترتب عليه انخفاض القيمة الحقيقية للدولار، وهو ما نفعها في تخفيض القيمة الحقيقية للنفط. على الرغم من أن أمريكا تحصل على النفط مقابل سنتات، وهي التكلفة الحقيقية لطبع الدولار.

من المؤكد أن عملية إغراق العالم بالدولار الأمريكي لم تكن خارج حسابات أمريكا، أو لم تنتبه له فيما مضى، بل تعتبر آلية تم استخدامها لإجبار الآخرين مهما كانت نواياهم ومصادر قوتهم من قبول الدولار، مثلما هو الحال الآن. فلا يعد منطقيا للصين القبول بانهييار الاقتصاد الأمريكي، وهي القابضة على أكبر احتياطي دولاري خارج الولايات المتحدة والذي يقدر بأكثر من 02 ترليون دولار. ناهيك عن أنها الدولة الأولى في التعامل بسندات الحكومة المركزية الأمريكية.

تشير التقديرات إلى أن الكتلة الدولارية التي جرى تداولها في الاقتصاد العالمي إبان الأزمة المالية العالمية (2011) تقدر بحوالي 700 ترليون دولار، وبأكثر من 35 ضعفا مما هو مطلوب لتغطية الناتج الحقيقي المتداول بالدولار.

ومن هنا لم يعد الدور الاقتصادي للولايات المتحدة إنتاج السلع كباقي الأمم، بل مجرد إنتاج العملة. وبحسب "إيمانويل تود" فقد صَاحَبَ هذا الانفلات في الإصدار الدولي انفلات مماثل في الإقراض الميسر. وضعف آليات التضبيب للإدارة المالية للمصارف، وعدم اعتماد معايير اتفاقية بازل 1 و 2.<sup>10</sup>

للمرة الأولى سنة 2011 ومنذ 100 تفقد الولايات المتحدة مكانتها الأولى لصالح الصين، كأول دولة مصنعة للقيم المضافة. واليوم تحصي أمريكا 08 ملايين مُصنَّع نسبة إلى 300 مليون مواطن<sup>11</sup>. إذ تقلصت القاعدة الصناعية للولايات المتحدة الأمريكية من 30 بالمائة كمساهمة في الناتج الداخلي الخام سنة 1953، عندما كانت الولايات المتحدة تسجل فائضا تجاريا حقيقيا، لتبلغ حوالي 15 بالمائة حاليا<sup>12</sup>.

إذا أرادت الولايات المتحدة معالجة الطوفان الدولي الورقي في العالم، وهي كتلة يصعب التخلص منها من دون كلفة أو انهيار، وإذا ما أرادت أمريكا أن تباشر بسحب الدولار، فإنه يتوجب عليها أن تسحب في كل

دقيقة مليون دولار من العالم، وهذا لن يكون ممكناً من دون استبدال كل دولار يتم سحبه بما يساوي قيمته بسلع وخدمات. وهو ما لا تستطيع توفيره بسبب وضعها الاقتصادي، والذي لم يعد اقتصاداً منتجاً للسلع بل منتجاً للخدمات، والتي تساهم بحوالي 70 بالمائة من الناتج المحلي الخام. إن هذا الواقع أدى إلى انحسار مساحة التعامل الدولاري. ومن هنا يكون الدولار قد فقد الكثير من شروط العملة المرجعية للعالم، عن طريق<sup>13</sup>:

- فقدان الحيادية. - عدم استقراره. - فقدانه قيمته باستمرار.

### 3 - النظام النقدي الدولي في ظل الواقع الاقتصادي الجديد.

منذ ثمانينات القرن الماضي تحول فائض الولايات المتحدة التجاري إلى عجز، بسبب تفوق المشتريات من العالم الخارجي على الصادرات. والسؤال هو: لماذا تشتري الولايات المتحدة أكثر مما تبيع؟ من بين الأسباب هو أن صناعة هذه السلع المستوردة تكلف أقل بكثير لدى إنتاجها في الصين، أين نجد الأفراد يجتهدون في العمل وأكثر تحملاً للإنتاج مقابل حوالي عُشر ما يتقاضاه العامل الأمريكي. والمشكل لا يتلخص مع الصين فقط، فالولايات المتحدة تعرف عجزاً سنوياً مع اليابان والاتحاد الأوروبي كذلك بقيمة 100 مليار و50 مليار على التوالي<sup>14</sup>. جاءت هذه الأرقام لتعطي واقعا جديداً تمثل في تغيير احتياطات الذهب لدى الدول، وظهور قطب اقتصادي عالمي جديد يتمثل في الصين. وهو ما سنتناوله من خلال<sup>15</sup>:

### 3.1 العجز التجاري الأمريكي و التسرب الذهبي:

إن النظام النقدي الدولي عمل بقاعدة الدولار القابل للتحويل إلى ذهب حتى عام 1971. فقد امتلكت الولايات المتحدة في 1950 احتياطات رسمية من الذهب تفوق العشرين ألف طن، وسبق لاحتياطي الولايات المتحدة من الذهب بفعل العجوزات التجارية المتنامية في يومها مع أوروبا و اليابان بدلاً من الصين، أن هبط إلى ما يزيد قليلاً عن تسعة آلاف طن عندما أغلق "نيكسون" نافذة الذهب عام 1971. ونذا الهبوط الذي بلغ 11 ألف طن على مدى واحد وعشرين عام ذهب في معظمه إلى عدد قليل من القوى التصديرية، وارتفع احتياط ألمانيا من الذهب في الفترة نفسها من صفر إلى ما يزيد على 3600 طن، و ارتفعت موجودات إيطاليا من 227 طن إلى ما يزيد على 2500 طن، وذهب فرنسا من 588 طن إلى أكثر من 3100 طن، وارتفعت موجودات هولندا القوة الذهبية الصاعدة الأخرى من 280 طن إلى ما يقارب 1700 طن، ولم تأت هاته الاحتياطات المتوسعة كلها من الولايات المتحدة. إذ أن القوة الذهبية الثانية بريطانيا وجدت احتياطها قد هبط من 2500 طن عام 1950 إلى 690 عام 1971. غير أن الذهب الأمريكي أخذ ينتقل في شكل عام من الولايات المتحدة الأمريكية إلى شركائها التجاريين كجزء من إعادة الموازنة التلقائية التي أمّلت فيها منظومة "بريتن وودز".

### 3.2 الصين: اللاعب الدولي الجديد:

لم ترتق الصين إلى وضعية القوة التصديرية في عصر الخمسينات و الستينات الذهبي هذا، بل حصل ذلك بشكل كبير في أوائل القرن الحادي والعشرين عندما شرع في تسوية الالتزامات المالية من خلال الإقرار الورقي بالدين أو بالمستحقات أو ما يقابل ذلك إلكترونياً، وهذا يعني أن الصين لم تحصل على أي ذهب رسمي من نجاحها التصديري، كما أنه يعني عدم وجود رقابة على قدرة الولايات المتحدة على طباعة المال أو الاستدانة

والاستمرار في الانفاق بما يفوق طاقتها وشجعت على هذا الانغماس سياسات معدلات الفائدة الفائقة الانخفاض لـ"جرينسبان و برنانكي". وفي غياب أي قاعدة ذهب أو غيرها من القيود النقدية التي تستخدم ككبح، تتقدم الصين و الولايات المتحدة بخطى وثيدة صوب حرب عملات مفتقرين إلى أية بوصلة أو خريطة للإبحار في التزامات ورقية مالية ذات حجم لم يسبق له مثيل.

### الجدول رقم (2): الاحتياطات النقدية لدى عشر دول الأوائل في العالم بين (2014- 2018)

الرقم	الدولة	الاحتياطات عدى الذهب لعام 2014 (مليون دولار)	الدولة	الاحتياطات عدى الذهب لعام 2018 (مليون دولار)
1	الصين (2013)	3.821.315	الصين	3,125,000
2	اليابان	1.246.281	اليابان	1,256,018
3	العربية السعودية	726673	سويسرا	800,389
4	سويسرا	490556	السعودية (2019)	515,600
5	روسيا	457211	روسيا	460,300
6	تايوان	416935	هونغ كونغ	456,721
7	البرازيل	358232	الهند	431,900
8	كوريا الجنوبية	343600	كوريا الجنوبية	405,143
9	سنغافورة	271326	البرازيل	402,400
10	الهند	270994	سنغافورة	379,444

المصدر: فؤاد قاسم الأمير. مرجع سابق. ص: 203. (<https://ar.wikipedia.org/wiki>)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2) أن الصين تمتلك أكبر احتياطي من العملات الأجنبية القابلة للتبادل التجاري في العالم (العملة الصعبة)، وإن الغالبية العظمى من هذه الاحتياطات النقدية هي بالدولار الأمريكي. إذ تملك الصين ما يعادل 3.125 ترليون دولار من مختلف العملات الصعبة، إلى غاية عام 2018، وذلك نظرا لقوة جهازها التصديري وقدرتها الادخارية الكبيرة.

إن طَبَع الدولار الورقي وزيادة الديون الأمريكية سيؤدي إلى انخفاض قيمة الدولار، مما سيضطر دولا مثل الصين اليابان، الهند، البرازيل إلى شراء المزيد منه لرفع قيمته واستقراره وتجنب انهياره خوفا على احتياطاتها من الدولار وانخفاض قيمته الشرائية، وهي بذلك تعمل على زيادة هذه الاحتياطات وتزيد من مخاطر تعرضها للانهيار.

تعمل الصين على تنويع احتياطاتها النقدية، وعلى تخفيضها من خلال شراء الذهب بصورة سرية، والأهم شراء الموجودات والاستثمار في مصادر المواد الأولية وغيرها، علما أن مشترياتها للذهب والنفط تتم بالدولار. إن من شأن عملية استرداد صغيرة نسبيا لنقل 100 مليار دولار من كمبيالات الخزينة الأمريكية تتم في أوائل عام 2008 عندما بلغ سعر الذهب ألف دولار للأونصة الواحدة أن تعادل 100 مليون أونصة من الذهب أي حوالي 2840 طن، ويساوي هذا 35 بالمائة من كامل المخزون الرسمي للذهب في الولايات المتحدة.

ومن شأن استرداد الصين الكامل لكل أوراق الحكومة الأمريكية المالية أن يؤدي إلى القضاء التام على مخزون الذهب الأمريكي فتصبح الولايات المتحدة بلا ذهب والصين المالك الفخور لما يزيد عن تسعة آلاف طن<sup>16</sup>.

في هذا السياق تعمل الصين على تنويع استثماراتها في العالم، مستغلة الأزمة الاقتصادية العالمية واستعداد الشركات والحكومات لبيع بعض موجوداتها. وتلاقي بعض استثمارات الصين في الولايات المتحدة معارضة كبيرة من الكونغرس الأمريكي، وكانت قد منعت من المشاركة في شراء الشركات الاستراتيجية، كما حدث عند محاولتها شراء شركات عملاقة للاتصالات أو شراء موانئ أو حتى شراء شركات لتصنيع أجهزة الطاقة النظيفة، حيث تعتبر الصين اليوم أكبر مُصنِّع لها في العالم. وتبعا لمعلومات وزارة الخزانة الأمريكية، فإن الممتلكات (الاستثمارات) الصينية في الولايات المتحدة ارتفعت من 1.4 مليار عام 2000 إلى 93 مليار عام 2010. وقد تجاوزت بذلك ممتلكات الصين في الولايات المتحدة، حصة ممتلكات أمريكا في الصين<sup>17</sup>.

#### 4. مستقبل الدولار في ظل مقترحات إعادة تأسيس نظام نقدي دولي جديد.

رافق انطلاق الأزمة المالية و الاقتصادية العالمية منذ سبتمبر 2008، خلق مناخ سياسي وأكاديمي دولي معارض للهيكالية التي يتسم بها النظام النقدي الدولي الحالي، ومستوى أدائه المتعلق بتحقيقه للأهداف نفسها التي أنشئ من أجلها، كما انتقد هذا النظام في ما يتعلق بالمنهجية التي يتبعها في تحقيق الاستقرار النقدي الدولي، وعدم نجاحه في الحيلولة دون وقوع الأزمات المالية الدولية أو حتى التنبؤ الفاعل بها. نتيجة لذلك انطلقت العديد من الدعوات المطالبة بإعادة بناء مجمل النظام الاقتصادي والمالي الدولي بأطره المؤسسية والقانونية والفنية، وذلك منذ عقد الثمانينيات من القرن الماضي، ثم تكثفت هذه الدعوات في ضوء النتائج الكارثية التي أصابت اقتصاديات دول العالم نتيجة الأزمة المالية الدولية الراهنة منذ سبتمبر 2008.<sup>18</sup>

انطلقت هذه الدعوات من قبل العديد من قيادات العالم السياسية والاقتصادية والمفكرين ومراكز البحوث وحتى من أجهزة و وحدات التقييم لأداء المؤسسات المالية الدولية ذاتها، حيث اعترفت بالعديد من الإخفاقات التي واكبت معالجتها للأزمات المالية والاقتصادية السابقة والحالية، ونشير في ما يلي إلى الدعوات إلى إصلاح النظام النقدي الدولي ومقترحات إعادة بنائه تمهيداً لبلورة أسس النظام الدولي الجديد المستهدف للانتقال بالنظام الاقتصادي والمالي الدولي إلى إطار مؤسسي فعال وعادل، يحقق أهداف التعاون الدولي في التطبيق العملي.

#### مستقبل الدولار في ظل مقترحات إعادة تأسيس نظام نقدي دولي جديد:

مع التخبط الذي يعانیه الدولار تقدمت الكثير من الجهات الأكاديمية والقوى الاقتصادية بمقترح لنظام نقدي عالمي جديد يختلف كل الاختلاف عن النظام القائم، وذلك ليعكس طبيعة المعادلة الاقتصادية الجديدة، إذ تطالب معظم الاقتراحات بضرورة إيجاد سلة من العملات تحل محل أحادية العملة<sup>19</sup>.

طرحت عدة أفكار حيال عملة الاحتياطي المالي الدولي بما في ذلك فكرة العملة العالمية الموحدة التي ليست وليدة اليوم فلقد تم طرحها من قبل الاقتصادي "كينز" في عام 1944 خلال اتفاقية "بريتون وودز"، وفي هذا توجه صائب لأجل تقليص الهيمنة الأمريكية أو الدولار.

وكانت لجنة شكلتها الأمم المتحدة من كبار الخبراء الاقتصاديين أوصت بوضع نظام جديد للاحتياطات النقدية الدولية، بدلا من الدولار الأمريكي المترنح، وانتقدت اللجنة بشدة استخدام الدولار كعملة احتياط دولية، ووصفته بأنه نظام غير مستقر ويصب في مصلحة الولايات المتحدة. وتعكف اللجنة حاليًا على وضع إطار نظري لتصوراتها للنظام الاحتياطي العالمي الجديد والمتوقع متابعة بحثه في قمم لجنة مجموعة العشرين، كما أكدت اللجنة الحاجة الملحة إلى وضع أسس إصلاح اقتصادي عالمي طويل المدى بما يضمن اقتصادًا عالميًا مستقرًا ويجنبه أزمات المستقبل.

كما تتطلع الصين باعتبارها القوة الاقتصادية الثانية في العالم واستمرارية تعاظم دورها الدولي، إلى تعزيز انتشار الاستخدام الدولي لعملة "اليوان"، حيث أن مسؤولين روس كانوا قد أعلنوا عن اقتراح لإيجاد بديل للدولار الأمريكي كعملة احتياط رئيسية في العالم في وقت سابق، فيما أعلنت الصين على لسان محافظ بنكها المركزي تأييدها للاقتراح الروسي.

كما دعا وزراء مالية روسيا والصين والبرازيل والهند في بيان صدر في ختام اجتماعهم في قمة "البريك"، إلى بحث مسألة إدخال تغييرات على النظام النقدي الدولي ودور عملات الاحتياطي، بينما أعلن الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" رفضه التام لفكرة إيجاد عملة عالمية تحل محل الدولار كعملة للاحتياطي الدولي.

وأعرب محافظ البنك المركزي الصيني عن رغبته في تغيير الدولار كعملة للاحتياطي الدولي بنظام جديد يديره صندوق النقد الدولي، وأوضح أن الهدف هو ضمان الاستقرار للنظام الاقتصادي العالمي عن طريق إيجاد نظام لا يتأثر بسهولة بسياسات الدول بصورة فردية، وقال مستشار الدولة الصيني "داي بنجو": "ينبغي أن نؤسس نظامًا أفضل لإصدار وتنظيم عملات الاحتياطي كي نحافظ على استقرار نسبي لأسعار صرف عملات الاحتياط الرئيسية وكي نهض بنظام عملات احتياط عالمي رشيد ومتنوع، كما إن البلاد تعمل ببطء على التوصل إلى اتفاقات تنتهي باستخدام اليوان في التسويات التجارية الدولية". فالمشكلة الحالية بالنسبة للصين هي انخفاض الدولار الذي يؤثر تأثيرًا بالغًا في قيمة احتياطاتها وهناك حاجة إلى إحداث استقرار في أسعار صرف عملات الاحتياطي الرئيسية.

بالنسبة إلى الموقف الفرنسي من إيجاد نظام اقتصادي نقدي جديد، أعلن "نيكولا ساركوزي"، الرئيس الفرنسي السابق، أن النظام الاقتصادي العالمي قد تغير، مما يستوجب تعديل النظام النقدي بعد عقود ظل الدولار خلالها المرجع الوحيد على النظام النقدي العالمي، وقال "ساركوزي": "إنه يجب أن نسأل أنفسنا ألا يجب أن يتوافق النظام السياسي العالمي المتعدد الأقطاب مع نظام اقتصادي نقدي متعدد". وقد بدأت فعلا بعض هذه السيناريوهات تحصل اليوم، وهذا ملخص عن بعض الخطوات العملية<sup>20</sup>:

✓ 28 أكتوبر 2008: ذكرت وكالة أنترفاكس أن رئيس الوزراء الروسي "فلاديمير بوتن" نصح رئيس وزراء الصين "ون جيا باو" بالتخلي عن الدولار كعملة صفقات و احتياط.

✓ 15 نوفمبر 2008: ذكرت الأسوشيتدبرس أن إيران حولت احتياطاتها المالية إلى ذهب.

✓ 19 نوفمبر 2008: أفادت داوجونز أن الصين تفكر في استهداف الوصول إلى أربعة آلاف طن من

- احتياطياتها الرسمية من الذهب للتوزيع في مواجهة مخاطر الاحتفاظ بالدولارات الأمريكية.
- ✓ 18 مارس 2009: ذكرت وكالة فرانس برس أن روسيا والصين تتعاونان من أجل إيجاد عملة عالمية جديدة.
- ✓ 31 مارس 2009: أفادت فايننشال تايمز أن الصين والأرجنتين دخلتا في عملية مقايضة للعملات ما يسمح للأرجنتين باستخدام اليوان الصيني بدلا من الدولار.
- ✓ 26 أبريل 2009: ذكرت وكالة فرانس برس أن الصين تطالب بإصلاح النظام النقدي العالمي وباستبدال الدولار الأمريكي بوصفه عملة الإحتياط الرائدة.
- ✓ 18 ماي 2009: أفادت فايننشال تايمز أن البرازيل والصين اتفقتا على البحث في قيامهما بالتجارة الثنائية من دون استخدام الدولار.
- ✓ 16 يونيو 2009: كرت رويترز أن البرازيل وروسيا والهند والصين دعت في قمة دول البريك إلى "نظام نقدي أكثر تنوعا واستقرارا وتوقعا".
- ✓ 07 نوفمبر 2010: أعلن رئيس البنك الدولي "روبرت زوليك" أن على مجموعة العشرين "أن تفكر في استخدام الذهب كنقطة مرجعية دولية لتوقعات السوق في شأن التضخم والإنكماش والقيم المستقبلية للعملة".
- ✓ 13 ديسمبر 2010: دعا الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" إلى النظر في دور أكبر لحقوق السحب الخاصة في النظام النقدي الدولي.
- ✓ 15 ديسمبر 2010: ذكرت بيزنس ويك أن الصين وروسيا طالبتا في نداء مشترك بتقليص دور الدولار في التجارة العالمية وهما في صدد إطلاق آلية عملة ترتكز إلى اليوان - الروبل في التسويات التجارية.
- وهذه ليست إلا عينة من تقارير كثيرة تشير إلى أن الصين وروسيا والبرازيل وغيرها تسعى إلى بديل من الدولار كعملة احتياط عالمية.
- وكما حدث منذ قرن مضى، استمد كل بلد من بلدان العالم دروسا معينة من تجربة عدم الاستقرار. فبالنسبة لصناع السياسات في الصين، انصب التركيز الأساسي على أن يكون للصين دور أكبر في تمويل التجارة لا سيما وأن جزءا سريعا من التجارة الأجنبية مقوم بالرميني الصيني . وتجري في الصين حاليا نفس النقاشات التي كانت تدور في أمريكا في بداية القرن الماضي بشأن استخدام أوراق القبول التجارية الصادرة في نيويورك بدلا من تلك الصادرة في لندن، في إطار تحول زعامة العالم من بريطانيا إلى أمريكا آنذاك.
- وكانت من أبرز سمات صفقة الغاز الصينية الروسية في عام 2014 هي عدم تسعير المبيعات بالدولار الأمريكي، اتساقا مع رغبة الصين في زيادة أهمية عملتها وهدف روسيا المتمثل في الحد من الاعتماد على الدولار الأمريكي في التجارة الدولية. هذا في حين تزداد الهجرة أيضا عقب الأزمات المالية والحروب والنزاعات المدمرة<sup>21</sup>.

6 في نفس الوقت، بدأت الأرضية الجغرافية السياسية تتحرك تحت أقدام المجتمع الدولي . فالصين وغيرها من القوى الاقتصادية الصاعدة، مثل البرازيل والهند وروسيا تطالب بصوت أكبر وتتحرك لإقامة مؤسسات متعددة الجنسيات تعكس بشكل أفضل وزنها المتنامي في الاقتصاد العالمي . وبدأت المؤسسات القائمة مثل صندوق النقد الدولي تعمل على التكيف مع هذه المعطيات التي يفرضها الواقع الجديد<sup>22</sup>

الجدول رقم (03): أنظمة الصرف المربوطة بعملة قيادية اعتباراً من 30 أبريل 2018:

العملة القيادية (عملة الربط)	الدولار	الأورو	عملات أخرى	سلة عملات (بما فيها SDR)
عدد العملات المربوطة	38	25	09	09
حصة كل عملة قيادية *	19.8	13	4.7	4.7

Source :International Monetary Fund. Annual report on exchange arrangements and exchange restrictions. Washington, DC. 2019. PP : 06 – 10.

Special drawing rights : \*SDR (حقوق السحب الخاصة)

\* : حصة كل عملة قيادية من مجموع أنظمة الصرف القائمة لكل الدول الأعضاء في الصندوق

يتبين من الجدول أعلاه أن الدولار الأمريكي يبقى العملة المسيطرة من ناحية العملات المربوطة به وذلك بمجموع 38 عملة، ويعود السبب في ذلك إلى حجم الاقتصاد الأمريكي والدور المحوري للولايات المتحدة الأمريكية في مجال التجارة الدولية، وكذا مركزية الدولار كعملة تسويات دولية، إذ يشكل الدولار في مجال التسويات الدولية حالياً حوالي 60 % محتلاً بذلك المرتبة الأولى، هذا رغم أن إسهم أمريكا في التجارة الدولية يقدر بحوالي 25 % من مجموع التعاملات التجارية الدولية، و ذلك نظراً لاستعمال الدولار في تسعير البترول ومختلف مواد الطاقة والمواد الأولية في الأسواق الدولية، كما أن الدولار يبقى عملة الاحتياطي الأولى. ويأتي الأورو في المرتبة الثانية بمجموع 25 عملة، نظراً للقوة الاقتصادية و التجارية للقارة الأوروبية بقيادة ألمانيا، وكذا النفوذ التاريخي والسياسي لدول أوروبا على كثير من دول أفريقيا. هذا في حين أن بقية أنظمة سعر الصرف المربوطة بعملة أخرى تشترك في 09 عملات قيادية أخرى، في حين توجد 09 دول أخرى تربط عملتها بسلة عملات تضم معها حقوق السحب الخاصة.

الجدول رقم (04): تراجع دور الدولار كعملة ربط دولية في ظل أنظمة الصرف خلال الفترة 2010 – 2018:

النسبة/ السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
العملات المربوطة %	26.5	25.3	22.6	23	22.5	22	20.3	20.3	19.8

Source :International Monetary Fund. Annual report on exchange arrangements and exchange restrictions. Washington, DC. 2019. P : 10

## الخاتمة

خُصِّصَت الدراسة إلى أن الاختلالات العالمية المتمثلة في تراكم الفوائض المالية المقومة بالدولار لدى الاقتصاديات الناشئة ذات الفوائض المالية الكبيرة والعجز المقابل لها في الولايات المتحدة، إضافة إلى السياسة النقدية الأمريكية غير المسؤولة عقب الأزمة المالية العالمية، أدت إلى تراجع الثقة في الدولار الأمريكي، وبداية



تراجعه كعملة تسويات دولية و كذا عملة احتياط رسمية نتيجة المطالبات المتكررة على المستوى الأكاديمي والسياسي بضرورة إعادة صياغة نظام نقدي جديد يعتمد سلة عملات أكثر تمثيلا للواقع الاقتصادي الجديد. إن استمرار حالة عدم الاستقرار في النظام النقدي الدولي، سيدفع بالكثير من الدول إلى البحث عن نظام جديد من سلة عملات، يعطي استقرارا و وضوحا أكثر، ويخفف عن كاهل كثير من الدول أعباء الإجراءات المتخذة في إطار عالم نقدي أحادي القطبية، للتخفيف من آثار وانعكاسات التقلبات الحادة في أسواق النقد والسلع والبورصات الدولية حيث أن التوجه نحو اعتماد عملة دولية جديدة بديلة عن الدولار الأمريكي، يعكس الحتمية التي أملتها طبيعة العلاقات والترتيبات الاقتصادية الدولية الراهنة، في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها النظام النقدي الدولي القائم.

تظهر التطورات الراهنة في أسواق الصرف الحاجة إلى عملة دولية جديدة ترتبط بأداء الاقتصاد العالمي ككل وليس باقتصاد دولة محددة . وثمة من يرى أن المخرج هو في تطوير حقوق السحب الخاصة بالتزامن مع إطلاق ورشة إصلاح صندوق النقد الدولي، لكن الحل الأكثر واقعية قد يكون في اعتماد نظام نقدي مزدوج، يتشكل من عملة حسابية عالمية (لا تتداول ورقياً) للاحتياطيات الرسمية، وسلة من العملات الرئيسية لدول صناعية وناشئة، تُعتمد في المبادلات الدولية وتربط بينها هوامش تقلبات ضيقة تضمن الاستقرار.

**النتائج:** من خلال دراستنا لموضوع النظام النقدي الدولي بعد الأزمة المالية العالمية ومستقبل الدولار الأمريكي يمكننا ان نتوصل للنتائج التالية المتعلقة بالإقتصاد الجزائري وبعض إقتصاديات الدول العربية:

- على الجزائر أن تُعدَّ إستراتيجية طويلة المدى بالنسبة لمعاملاتها الإقتصادية وخاصة لتطوير الصادرات خارج المحروقات، بالنظر لتغير شركاء الجزائر الإقتصاديين منذ سنة 2000 إلى غاية اليوم أين إحتلت الصين المرتبة الأولى من بعدها بعض الدول الأوروبية ثم تركيا في الرتبة السادسة وتراجع مكانة الإقتصاد الأمريكي بالنسبة للإقتصاد الجزائري.

- وفي ظل الأزمات المالية والإقتصادية العالمية المتتالية على الجزائر أن ترفع من إحتياطياتها من الذهب النقدي كصمام أمان في حالة ما إذا تراجع دور الدولار في الإقتصاد العالمي لإن رصيد الجزائر من الذهب النقدي لدى بنك الجزائر تراجع من 173.644 طن إلى حدود 173.553 طن (حسب إحصاءات المجلس العالمي للذهب) هو عكس الإتجاه السائد عالميا بالنسبة للدول القوية إقتصاديا.

- تفعيل دور الدبلوماسية الإقتصادية والتوغل في السوق الإفريقية أكثر وبعض الأسواق الآسيوية وأمريكا الجنوبية، بإعتبارها أسواق واعدة وإقتصاديات ناشئة.

### التوصيات

من خلال البحث في موضوع مكانة الدولار الأمريكي على مستوى الإقتصاد الدولي وبعد النتائج المتوصل إليها يمكننا طرح بعض التوصيات كما يلي :

- تنويع سلة العملات الدولية وخاصة منها عملات الشركاء التجاريين الأكثر تعاملًا مع الإقتصاد الوطني

كالصين والتركيا و روسيا

- التوسع في الإحتياطيات الذهبية على حساب الدولار الأمريكي.
- التوجه نحو عقد إتفاقيات الدفع الثنائية مع الشركاء التجاريين.
- تنويع وتوسيع الخارطة التجارية من خلال تنويع الشركاء التجاريين على المستوى الدولي.
- تجشيع الصادرات التي يمكن تسويقها دوليا بغير الدولار الأميركي. من خلال تنويع الاقتصاد الوطني.
- تفعيل السوق المالي وتشجيع تدفقات رؤوس الأموال من وإلى الاقتصاد الوطني.
- تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية والتوغل في السوق الإفريقية أكثر.

## الهوامش

1. جيمس رسكاردز. حروب العملات افتعال الأزمة العالمية الجديدة. ترجمة: أنطوان باسيل. شركة المطبوعات للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى . 2014. بيروت. ص: 231 – 232.
2. Myret Zaki. **La Fin du Dollar**. Editions Favre. Paris. 2 édition. 2011.PP : 68- 72.
3. جيمس ريكاردز. نفس المرجع. ص: 247.
4. Federal Reserve Bank of Chicago. **Strong Dollar Weak Dollar**. Public Information Center . July 1997. P : 4.
5. Bureau Of Labor Statistics. **Consumer Price Index** .September 2015. P : 5.
6. فؤاد قاسم الأمير. **الدولار: دوره و تأثيره في أسعار الذهب و النفط و العملات الأخرى**. دار الغد. بغداد. العراق. 2014. ص: 194 – 195.
7. J.P.Morgan. **Questioning the U.S. Dollar's Status as a Reserve Currency**. October 2009. P : 1.
8. فؤاد حمدي بسيسو. **إصلاح النظام النقدي والمالي الدولي**. المؤتمر العلمي العاشر حول "الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية. 20/19 ديسمبر 2009. الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية. ص: 11.
9. جيمس ريكاردز. مرجع سابق. ص: 292 – 923.
10. علي كاظم المعموري. مرجع سابق. ص- ص: 45 – 49.
11. Myret Zaki. Op.Cit.P : 94.
12. James Turk – John Rubino. **L'effondrement Du Dollar et de L'Euro**. Traduction Francaise :Le Jardin Des Livres. Paris.2011. P : 55.
13. علي كاظم المعموري. نفس المرجع.
14. James Turk – John Rubino. Op.Cit. P : 53- 54 .
15. جيمس ريكاردز. مرجع سابق. ص-ص: 142-147.
16. جيمس ريكاردز. مرجع سابق. ص- ص: 145 – 147.
17. فؤاد قاسم الأمير. مرجع سابق. ص: 207.
18. خالد حنفي. **النظام النقدي العالمي بعد الأزمة العالمية**. المؤتمر العلمي العاشر حول الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية. 20/19 ديسمبر 2009. الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية. ص: 23 – 26.
19. فؤاد حمدي بسيسو. مرجع سابق. ص- ص: 11-15.
20. جيمس ريكاردز. مرجع سابق. ص: 219.
21. Harold James. New Concept, Old Reality. Finance & Development A Quarterly Publication Of The International Monetary Fund. Volume 53 • Number 4. December 2016 • Washington DC. P : 21.
22. David Lipton. Globalization A Two-Way Street. Finance & Development A Quarterly Publication Of The International Monetary Fund. Volume 53 • Number 4. December 2016 • Washington DC. P : IV.